فراس عزيز ديب

بانتظار السيناريو الأسوأ: أوكرانيا بلا شرق.. و«ناتو» بلا دجّال الشرق

«نيورنُ ماتَ ولم تمُت روما بعينيها ثُقاتل»، بيت من الشعر قيلَ في وصف طغيان نيرون وصمود المدن مهما أحرقها الطغاة، لكن من قال بأن المدن وحدها تبقى ولو اضطرت للقتال بعينيها؟ دعكم من «ورمنيسات الشعر التي لا تسمن ولا تغني عن جوع» ماذا لو قلنا مثلاً: يوسف القرضاوي مات، ولم تمت الفتنة بعينيها تقاتل! في أحد خطاباته في قلب الأزمة خاطب الرئيس بشار الأسد الغرب وحذرهم بأن الإرهاب الذي يدعمونه ليس مجرد شخص ينتهي بانتهائه، الإرهاب فكرة لا حدود ولا ضوابط لانتقالها فالذي تدعمه اليوم قد ينقلب عليك في الغد والأمثلة لا حدود لها، بذات السياق فإن ما تركه القرضاوي من فتن ودعوات للإرهاب بشكل علني، لن تنتهي بنفوقه وستبقى تقاتلنا طالما أن الدفاع جاهزٌ ومكرر منذ قرون من الكوارث حتى بحديث مغلوط على سياق «أخطأ فله أجر»، حتى لو كان هذا الخطأ قد كما لقتل سته ملايين مواطن سوري فقط لا غير، حتى لو كان في رقبته دم شهيد المحراب فضيلة العلامة محمد سعيد رمضان البوطي رحمه الله، لأن عدونا قادر في أي وقت أن يصنع لنا ألفَ ألفَ قرضاوي طالما أننا نعطيه أريحية في الاستثمار في الباطل، الأمثلة لا تزال حاضرة أمامنا من الماضي وتعامينا عنها، من يجرؤ اليوم على القول إنا ما ينسب للمدمر ابن تيمية لا يجعل منه شيخاً حتى للزنادقة؟! لا ندري قد يأتي بعد قرنين أو ثلاثة من يتحدث عن فتوى منسوبة لـ«شيخ الإسلام الغضراوي» بأنها ليست له وهو منها بريء وتصل عقوبة من ينتقده أو ينتقد فتواه حد الرجم من قبل حراس الهيكل، إنه التاريخ الذي يعيد نفسه فقط على من لا يمتلكون شجاعة الاعتراف والتغيير.

مات مفتي الناتو، لعله اللقب الأكثر واقعية في تاريخ هذا الأمعة، وبدل أن يَمدَ الله في عمره الخبيث ليرى عودة سيدنا محمد عليه السلام ليضع يديه بيد «ناتو» على حدّ وصفه في محض تبريره لدخول «ناتو» إلى ليبيا واحتلالها وتدميرها، ترك الناتو في وضعٍ لا يحسد عليه، فكيف ذلك؟

مطلع هذا الأسبوع افتتحت قناة «بي أف إم» الإخبارية الفرنسية ملفها السياسي الأسبوعي بعنوان واحد: «فلاديمير بوتين.. الصعود إلى أين؟»

ربما أن القناة لم تشأ أن تطرح السؤال بالصورة الأدق: أوروبا مع الصعود الروسي إلى أين؟

هذا السؤال في الحقيقة لم يعد مجرد ترف فكري، لم يعد سؤالاً ليملأ الكتاب زوايا الصحف به، هذا السؤال بات مفتاحاً لتساؤلات أعمق بات البعض يطرحها بوجل، قد تبدأ بعبارة هل انتهى الاتحاد الأوروبي ويدأ بالتفكك؟ ولا تنتهي إلا باستقراءات مثيرة: هل من اتفاق ضمني روسي أميركي على إنهاء أوروبا؟

حين أعلن أنقاسُه مع إعلان الكرملين بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيلقي خطاباً مهماً، فعلياً لم يخلف الخطاب التوقعات أبداً تحديداً أنه استند لنقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى هي الثبات في الوضع الاقتصادي الروسي، هذا لا يعني بأن الاقتصاد الروسي لم يخسر لكنه خسر من ميزان الأرباح دون أن تتأثر حياة المواطن كثيراً في القدرة الشرائية وهو ما كنا نقوله دائماً بأن الروس يريدون إطالة زمن الحرب ليضغطوا في الاقتصاد وهو ما تحقق فهم، حيث إن الأوروبيين حتى الآن على الأقل وحدهم من يدفع ثمن الحرب الروسية على أوكرانيا والأهم أنهم يدفعون هذا الثمن من دون أفق ودون مكتسبات محتملة، على سبيل المثال لا الحصر فإن الرويل صعد متجاوزاً اليورو في مداولات بورصة موسكو إضافة للانهيار شبه التام للعملة الأوروبية أمام الدولار، هناك من يركز اهتماماته في الحديث عن أزمة الطاقة والتدفئة في أوروبا لكن في الحقيقة تبدو هذه الأزمة ثانوية تجاه الأزمات المتفرعة، فرنسا مثلاً قادرة على استخدام عشرات المفاعلات النووية المتوقفة لتوليد الكهرباء كبدائل للغاز لكن ما البديل مثلاً من الانخفاض في اليورو؟ مع التذكير هنا بأنه لا يمكن للأوروبيين أن يستثمروا هذا الانخفاض بتوسيع نطاق التصدير لمنتجاتهم لكونهم أساساً ينتجون أغلبية منتجاتهم في الخارج، أضف إلى ذلك إخفاق ورقة الاستفادة من ضغط الأسعار، ربما ما لا يذكره كثر وتحديداً المتعاطفون مع القيادة الأوكرانية أن الكثير من اللاجئين عادوا إلى بلادهم تحديداً في المناطق التي دخلت من جديد الاتحاد الروسي لأنهم وعدوا بشيء والواقع شيء آخر تماماً.

النقطة الثانية، نجاح الاستفتاء المحلي الذي أقامتهُ دونيستك ولوغانسك وخيرسون وزابوروجيا للانضمام إلى روسيا، بمعزل إن اتفقنا أم لم نتفق مع أسلوب الاستفتاء أضعف أو انفصال الأقاليم، إلا أن الأغلبية الروسية التي يشكلها سكان هذه الأقاليم كانت ضمانة قوية استند إليها الروس من الأساس للحديث عن الدفاع عن المواطنين الروس في تلك المناطق ضد «النازيين الجدد»، هذا الأمر الواقع ما كان ليتم لولا العملية العسكرية التي قام بها الروس في أوكرانيا، هناك من افترض فشلاً روسياً ساق الروس نحو الاستعجال بهذا الاستفتاء، لكن أي ذهاب نحو هذا الاتجاه هو ليس في مصلحة المدافعين عن الحكومة الأوكرانية لأنه قد يعني من زاوية أخرى أن ما جرى هو اتفاق دولي ضمني على إنهاء الحرب بالطريقة التي يبدو فيها الجميع راضياً عن النتائج، هذا الأمر تعززه الكثير من المواقف التي تلت الاعتراف، فالرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وقّع للمرة الثانية طلباً للانضمام إلى «ناتو» ربما في المرة الأولى لم يسمعه أحد، ليس هذا فحسب لكن الرجل الذي خسر من أراضي دولته ما يعادل تقريباً مساحة الأراضي السورية، خرج ليعلن شروطه لمحاورة الروس وهو رحيل الرئيس فلاديمير بوتين!

الرد الغربي كان فيه الكثير من الواقعية، مرحباً بأوكرانيا لكننا لن نسعى لمواجهة مع الروس، لعله تطبيق حرفي للمثل القائل: «مقسوم لا تاكلْ وصحيح لا تقسم وكول لتشبع»، هل هناك من يترجم لزيلنسكي التصريحات الغربية بصدق وأمانة أم إن مستواه في اللغات الانكليزية والفرنسية يشبه مستواه في الكاريزما كرئيس لدولة بحجم أوكرانيا؟

الرد الغربي كذلك الأمر لم يخرج عن الواقعية المعتادة، لماذا لا نسرق الأضواء الإعلامية قليلاً في العالم الحر وندعو لجلسة طارئة في مجلس الأمن تدين القرار الروسي بضم المناطق الأربع؟ ربما ليس من اللافت الدعوة لهذه الجلسة واستخدام الروس للفيتو إلا إن كان زيلينسكي يعتقد أن المندوب الروسي سيشمر استخدام الفيتو، لكن ما هو غير عادي أن تمتنع ثلاث دول كبرى عن التصويت، كم تشكّل الهند والصين والبرازيل الذين امتنعوا عن التصويت إضافة إلى روسيا من عدد سكان العالم؟

ببساطة، رمى الرئيس فلاديمير بوتين الكرة في ملعب الناتو، لكن إن اتفقنا أم لم نتفق مع أسلوب الاستفتاء أضعف أو انفصال الأقاليم، إلا أن الأغلبية الروسية التي يشكلها سكان هذه الأقاليم كانت ضمانة قوية استند إليها الروس من الأساس للحديث عن الدفاع عن المواطنين الروس في تلك المناطق ضد «النازيين الجدد»، هذا الأمر الواقع ما كان ليتم لولا العملية العسكرية التي قام بها الروس في أوكرانيا، هناك من افترض فشلاً روسياً ساق الروس نحو الاستعجال بهذا الاستفتاء، لكن أي ذهاب نحو هذا الاتجاه هو ليس في مصلحة المدافعين عن الحكومة الأوكرانية لأنه قد يعني من زاوية أخرى أن ما جرى هو اتفاق دولي ضمني على إنهاء الحرب بالطريقة التي يبدو فيها الجميع راضياً عن النتائج، هذا الأمر تعززه الكثير من المواقف التي تلت الاعتراف، فالرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وقّع للمرة الثانية طلباً للانضمام إلى «ناتو» ربما في المرة الأولى لم يسمعه أحد، ليس هذا فحسب لكن الرجل الذي خسر من أراضي دولته ما يعادل تقريباً مساحة الأراضي السورية، خرج ليعلن شروطه لمحاورة الروس وهو رحيل الرئيس فلاديمير بوتين!

الرد الغربي كان فيه الكثير من الواقعية، مرحباً بأوكرانيا لكننا لن نسعى لمواجهة مع الروس، لعله تطبيق حرفي للمثل القائل: «مقسوم لا تاكلْ وصحيح لا تقسم وكول لتشبع»، هل هناك من يترجم لزيلنسكي التصريحات الغربية بصدق وأمانة أم إن مستواه في اللغات الانكليزية والفرنسية يشبه مستواه في الكاريزما كرئيس لدولة بحجم أوكرانيا؟

الرد الغربي كذلك الأمر لم يخرج عن الواقعية المعتادة، لماذا لا نسرق الأضواء الإعلامية قليلاً في العالم الحر وندعو لجلسة طارئة في مجلس الأمن تدين القرار الروسي بضم المناطق الأربع؟ ربما ليس من اللافت الدعوة لهذه الجلسة واستخدام الروس للفيتو إلا إن كان زيلينسكي يعتقد أن المندوب الروسي سيشمر استخدام الفيتو.

أسسوا نجوم ٢٠ ألف شركة هناك

غرفة تجارة اسطنبول: ١١٠ ملايين دولار رأسمال الشركات السورية في تركيا

كشفت دراسة أن إجمالي رأسمال الشركات السورية والشركات التي تتشارك برأس المال مع سوريين في تركيا بلغ مليارَي ليرة تركية أي ما يعادل نحو ١١٠ ملايين دولار أميركي، لافتة إلى أن السوريين أسسوا ٦ آلاف و١٧٦ شركة في إسطنبول وحدها، في حين قدرت عدد الشركات السورية في عموم تركيا بنحو ٢٠ ألفاً.

وذكرت صحيفة «يني شفق» التركية أن الدراسة التي حملت توقيع الكاتبين بكير بيرات أوزبك، وفايق تانري كولو، نشرتها غرفة تجارة اسطنبول أمس وجاءت تحت عنوان «رواد الأعمال السوريين في اقتصاد إسطنبول» وتضمنت «إجابات» عن أسئلة من قبيل: ما انعكاسات المهاجرين على العالم والاقتصاد التركي؟ وإلى أي مدى يؤثر المهاجرون في إسطنبول والاقتصادات الحضرية المماثلة؟ وذلك حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

ووفق الدراسة، فإن «إجمالي رأسمال الشركات السورية والشركات التي تتشارك برأس المال مع سوريين والتي تعمل في أعمال مختلفة بلغ مليارَي ليرة تركية»، مشيرة إلى أن «السوريين أسسوا ٦ آلاف و١٧٦ شركة في إسطنبول منذ بداية عام ٢٠١٨ وحتى نيسان ٢٠٢١، في حين قدر عدد الشركات السورية بنحو ٢٠ ألفاً، بما في ذلك رواد أعمال سوريون غير مسجلين».

ولفتت الدراسة إلى أن عدد الشركات ذات المشروعات الرئيسية الأجنبية والتي يسهم فيها السوريون برأس المال بلغ ٧٦٢ شركة في إسطنبول وحدها، و٩ آلاف و١٣١ أخرى في عموم تركيا».

وتبعاً لدراسة يوجد في ولاية يالوفا التركية أكبر نسبة من الشركات التي تم تأسيسها مع شركاء أجانب بمعدل ٤٧.٨ بالمئة، تليها غازي عنتاب بنسبة ٣٠.٧ بالمئة، ومرسين بنسبة ٢١.١ بالمئة، وإسطنبول بنسبة ١٩.٣ بالمئة.

وتعمل الشركات التي يكون السوريون شركاء فيها بالعديد من القطاعات، من الأدوية إلى الأجهزة الطبية مروراً بتقنية المعلومات والمطاعم ووكالات السفر.

ويعمل وفق الدراسة ١٧.٤ بالمئة من «رواد الأعمال السوريين» في قطاع الأغذية، و١٢.٤ بالمئة في قطاع التجارة (المبيعات والتسويق)، و١٢.٤ بالمئة في الخدمات الاجتماعية والشخصية، و١٠.٧ بالمئة في المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود.

والى التاسع عشر من الشهر الماضي، أشارت مصادر خاصة وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية إلى أن معظم أعضاء ما يسمى «الائتلاف» المعارض السّابق يهيمن عليه تنظيم «الإخوان المسلمين» الإرهابي لديهم استثمارات تجارية وسياحية وصناعية في تركيا تعود عليهم بأرباح مالية كبيرة سنوياً، إلا أنه لم يسبق أن قاموا بتمويل نشاطات «الائتلاف» ورحلاته سواء داخل تركيا أو خارجها بشكل شخصي.

كما أن القيادي السابق في ميليشيا «جيش الإسلام» المدعو محمد علوش تحول وفق تقارير صحفية نشرت في حزيران الماضي من «لوربج» إلى رجل أعمال في تركيا يمتلك شركات تجارية ومطاعم في هذا البلد الذي يحتضن العديد من قيادات التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة التي عملت على قتل السوريين وتدمير بلادهم ومقتلكتهم ونهب أموالهم.

منذ نشر الحرب الإرهابية على سورية فيلق أكثر من ١٠ سنوات عمل النظام التركي الداعم الرئيسي للتنظيمات الإرهابية على استقطاب أصحاب رؤوس الأموال السوريين لدعم اقتصاد بلاده.

وكالات

«الحشد» العراقي يستنفر على الحدود السورية لدواعٍ أمنية

قوات الحشد الشعبي العراقية عززت من وجودها في المناطق الغربية للعراق باتجاه مناطق الشريط الحدودي مع سورية على خلفية معلومات استخباراتية بوجود تهديدات إرهابية (عن الانترنت)

عززت قوات الحشد الشعبي العراقية من وجودها في المناطق الغربية للعراق باتجاه مناطق الشريط الحدودي مع سورية على خلفية معلومات استخباراتية بوجود تهديدات إرهابية، على حين عادت الحياة الطبيعية في «مخيم الهول» الذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بريف محافظة الحسكة.

ونقلت وكالة «المعلومة» عن مصدر أمني في قيادة حشد محافظة الأنبار، أمس: أن قوات الحشد الشعبي العراقية عززت من وجود قواتها في المناطق الغربية باتجاه مناطق الشريط الحدودي مع سورية لدواعٍ أمنية.

وقال المصدر: إن «قوات الحشد الشعبي المتمركزة في المناطق الغربية اتخذت إجراءات أمنية غير مسبوقة على طول الشريط الحدودي العراقي السوري على خلفية ورود معلومات استخباراتية تفيد بوجود تهديدات إرهابية تستهدف المقلعات العسكرية المتمركزة في القاطع الغربي للمحافظة».

وأوضح المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته أن قوات من الحشد نشرت العديد من الحواجز الأمنية في المناطق المؤدية إلى مناطق عمليات الأنبار الغربية باتجاه الشريط الحدودي للحيلولة دون وقوع أي خرق أمني بالتزامن مع قيام قوة من الحشد بعمليات اقتحام المناطق الصحراوية المحصورة بين قضائي حديثة وراوه غرب الأنبار، مبيناً أن هذه الإجراءات تأتي بعد أن رصدت قوة من الحشد الشعبي تحركات لبقايا تنظيم داعش الإرهابي في مناطق صحراء الأنبار الغربية.

وخلال الفترة الحالية كثفت قوات من الحشد الشعبي المتمركزة في مناطق غرب الأنبار من عمليات اقتحام مواقع ارتكاز تنظيم داعش.

من جهة ثانية، ذكر موقع «فرات بوست» المعارض التركي الداعم الرئيسي للتنظيمات الإرهابية على استقطاب أصحاب رؤوس الأموال السوريين لدعم اقتصاد بلاده.

وأوضح الموقع، أنه بعد انتهاء ما تسمى «الحملة الأمنية» التي شنتها ميليشيات «قسد» مؤخراً في المخيم، عاد سوق المخيم للعمل تدريجياً مع عودة دخول البضائع وافتتاح المحال التجارية وعودة عمل المنظمات الإنسانية وافتتاح المدارس في القطاع العام فقط بسبب رفض قطاع المهاجرات وجود أي مدرسة بحكم الفكر المتشدد لديهم.

وأشار إلى أن ميليشيا «الأمن العام وقوى الأمن الداخلي –الأسايش» التابعة لـ«قسد» سمحت بعودة مكاتب التحويل المالي في سوق المخيم إلى استقبال وإرسال الحوالات المالية إلى قطاع المهاجرات حيث تقوم إدارة المخيم بإيصالها.

وبعد انتهاء الحملة الأمنية، سمحت «الأسايش» لمكتب واحد بالعمل وهو مكتب «أبو يزن الحسكاوي» على أن يتم تسليم مبلغ ٣٠٠ دولار أميركي فقط وأن يتم تسجيل بيانات المستلم والمرسل والجهة المرسل منها وإليها.

وفي الخامس والعشرين من آب الماضي شنت ميليشيات «قسد» ما سمته حملة «الأسايش والأمن» في «مخيم الهول» بهدف استئصال خلايا يتتمون إلى داعش أو على صلات بالتنظيم، واستمرت أكثر من الشهر.

وجاءت الحملة في «مخيم الهول» على خلفية تزايد كبير في جرائم القتل والاختطاف داخل المخيم وسط تدهور الأوضاع الأمنية فيه وعجز الميليشيات عن ضبطها.

وفي السياق، ذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لـ«قسد» أن «الأسايش» عثرت في «مخيم الهول»، على فتاة إيزيدية في القطاع الأول.

ونقلت الوكالة عن مصدر خاص تأكيده أن الفتاة: جانا زيادة حبيب بيبو، (١٨ عاماً)، من قضاء سنجار في العراق، اختطفها تنظيم داعش في ٢٠١٤، عندما كان عمرها ١٠ سنوات.

وذكر المصدر، أن الفتاة موجودة عند ما تسمى «شؤون المرأة» في المخيم ولم يتم تسليمها لأحد حتى الآن، في انتظار معرفة تفاصيل عن عائلتها، لتسليمها لاحقاً إلى البيت الإيزيدي، وهنه إلى أهلها في مدينة سنجار، بإقليم كردستان العراق.

وكالات

«الحدود السورية لدواعٍ أمنية»

مرتزقة الاحتلال التركي الذين يسيطرون على منطقة عفرين أقرت فرض إتاوة جديدة على مزارعي الزيتون تحت مسمى «الضريبة» (عن الانترنت)

عناصر مرتزقة الاحتلال التركي الذين يسيطرون على منطقة عفرين، كل ضمن المنطقة التي يتركز فيها نفوذهم، وسبق أن أكدت مصادر من عفرين، أن خبراء آثار توجهوا برفقة مسؤولين وعناصر من قوات الاحتلال التركي إلى محيط بحيرة ميداتكي، وبدؤوا بعملية البحث والتنقيب عن الآثار عبر أجهزة ومعدات متطورة.

ومنذ بداية احتلال القوات التركية ومرتزقتها منطقة عفرين في ١٨ آذار ٢٠١٨، تم تدمير ونهب أكثر من ٦٠ موقعاً أثرياً في المنطقة، وفقاً للوكالة التي ذكرت أن من أبرزها موقع عين دارة الأثري في ناحية شيراوا وكذلك موقع نبي هوري الذي أقدمت قوات الاحتلال التركي على تهريب آثاره وحولته إلى مسجد وعلقت فيه علم بلادها.

ومنذ اندلاع الأزمة في سورية عام ٢٠١١ تعرض الكثير من الآثار فيها إلى السرقة والنهب والتخريب من قبل التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المدعومة من قوات الاحتلالين الأميركي والتركي، فضلاً عن قيامها بعمليات تدمير ممنهج للأوابد التاريخية والمواقع والتلال الأثرية، وهذه العمليات لا تزال متواصلة إلى الآن بحثاً عن الكنوز واللقى الأثرية المدفونة، على حين تعمل الحكومة السورية بالتعاون مع حكومة روسيا الاتحادية على إعادة ترميم تلك الأوابد والآثار التاريخية.

من جهة ثانية، ومع دخول وقف قطاف الموسم الحالي لثمار الزيتون سارع مرتزقة الاحتلال التركي الذين يسيطرون على منطقة عفرين، إلى إبلاغ مالكي الأراضي الزراعية والعاملين فيها بالوكالة، بوضع ضريبة جديدة اختلفت بين منطقة وأخرى بحسب رأي كل ميليشيا، مقابل السماح لهم بجني المحاصيل وتسويقها ونقلها إلى المعامر المخصصة لإنتاج الزيت، وذلك حسب ما نقل موقع «آثر برس» الإلكتروني في عفرين.

وقالت المصادر: إن ميليشيا «جيش الشرقية» التي تسيطر على ناحية شران شمال شرق عفرين، أقرت فرض إتاوة جديدة تحت مسمى «الضريبة»، وأجبرت أصحاب الأراضي على توقيع تعهدات بتسليم عبوتين من زيت الزيتون الذي ستنتجه أراضيهم، مقابل السماح بقطاف ونقل الثمار إلى المعاصر للحصول على زيتها.

ضريبة «جيش الشخبة» مائتا الضريبة التي فرضتها ميليشيات «فيلق الشام» و«الحمزة» ضمن مناطق سيطرتها، لكن تلك الميليشيات اتفقت على بند إضافي لـ«الضريبة»، استثنى أصحاب الأراضي ذات المساحات الواسعة التي تضم عدداً كبيراً من أشجار الزيتون، من ضريبة عبوتي الزيت، واستبدالها بنسبة تبلغ ١٥ بالمئة من صافي إنتاج زيت الزيتون الذي تنتجه الأرض، لما سيحققه ذلك من مكاسب أكبر للميليشيات.

مصادر محلية من ناحية شيخ الحديد أكدت أن مزارعي منطقة «العمشات» من محمد الجاسم الملقب بـ«أبو عصعص»، كان له رأي آخر تماماً في اختيار «الضريبة» التي فرضها على أصحاب أراضي الزيتون، حيث قطّل عدم التريث والانتظار لحين انتهاء عمليات عصر الزيتون كي يحصل على الإتاوة، فقرر فرض مبلغ قدره ٥ دولارات أميركية على كل شجرة زيتون موجودة ضمن الأراضي الخاضعة لسلطته ونفوذه، بمجرد السماح لأصحابها بالبدء في عملية القطاف.

وأشارت المصادر إلى أن الضرائب التي فرضتها ميليشيات «فيلق الشام» و«الحمزة» ضمن مناطق سيطرتها، تعد من أعلى الضرائب المفروضة على المزارعين، حيث تصل إلى ٩.٥ في المئة من إنتاج الزيت، وتأتي بعد الضريبة التي فرضتها مرتزقة الاحتلال التركي في الموسم الحالي، من شأنها أن ترفع أسعار عبوة زيت الزيتون «التنكة» أضعافاً في الفترة القادمة.

وكالات

فرضوا إتاوات باهظة على أصحاب أراضي الزيتون

إرهابيو أردوغان يدمرون وينهبون أكثر من ٦٠ موقعاً أثرياً في عفرين

استكمالاً لمسلسل جرائمها وانتهاكاتها التي تجري بمساعدة مشغليها، واصلت مرتزقة الاحتلال التركي الإرهابيون تدميرهم المنهج للأوابد الأثرية في مدينة عفرين المحتلة شمال حلب، بحثاً عن اللقى والكنوز المدفونة وتهريبها إلى تركيا، بالتوازي مع فرضها إتاوات باهظة جديدة على أصحاب الأراضي المزروعة بالزيتون في المنطقة مقابل السماح لهم بجني المحاصيل.

ونقلت وكالة «هاوار» الكردية، أمس عن مصدر أن قوات الاحتلال التركي ومرتزقته واصلوا سرقة آثار منطقة عفرين وتهريبها إلى تركيا، عبر عمليات الحفر والتنقيب التي تجريها في المنطقة، في محاولة لطمس ثقافة الأخيرة الممتدة لآلاف السنين، وسط صمت دولي.

وذكر المصدر أنه وثق بالصور عملية الحفر والبحث عن الآثار في قرية قبرعان التابعة لناحية شران في منطقة عفرين من قبل مسلحي ميليشيا «الجبهة الشامية» الموالية للاحتلال التركي بزعامة المدعو «أبو جندل».

ووفقاً للمصدر، فإن عملية البحث والحفر في القرية تتم بالآليات الثقيلة وبدورها تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن قصف عنيف بالمدفعية الثقيلة نفذته قوات الاحتلال التركي على قريتي أم الكيف وتل جمعة، شمال غرب الحسكة، حيث سقطت عدة قذائف على محطة تحويل الكهرباء في تل نمر، ما أدى لخروجها عن الخدمة.

وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي، استشهد مواطنان وأصيب ثمانية آخرون بينهم ٣ سيدات وطفلان نتيجة قصف نفذته قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها على منازل المدنيين وورشة عمال قطاف القطن في قريتي الأسدية والمشيرفة بريف الحسكة الشمالي الغربي.

وبالتزامن، اعتقلت ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» شخصين بريف دير الزور الشرقي قالت إنهما «تاجرا سلاح».

وحسب المصادر الإعلامية المعارضة، فإن ما تسمى «قوى مكافحة الجريمة» التابعة لـ«الأسايش»، «مدعومة بغطاء جوي من طيران «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة بزعم مكافحة الإرهاب نفذت فجر أمس، حملة مداهمة لمنازل بعض «تجار الأسلحة»، في بلدة الصبحة شرق دير الزور، حيث اندلعت اشتباكات بين الطرفين، أسفرت عن اعتقال اثنين منهم.

وأول من أمس، اعتقلت «الأسايش» ١٣ شخصاً، قالت إنها تشتبه بانتمائهم لخلايا تنظيم داعش، وأنها ضبطت بحوزتهم كمية من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وذلك في منطقة أبو خشب بريف دير الزور الشرقي، يأتي ذلك، بعد تصاعد هجمات تنظيم داعش انتقاماً للحملة التي شنتها «قسد» في «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي تحت مسمى «الإنسانية والأمن» في الخامس والعشرين من آب الماضي واستمرت أكثر من شهر وقالت: إنها هدفت إلى القبض على أشخاص ينتمون إلى التنظيم.

عودة الأهالي إلى «معرة النعمان» بدءاً من اليوم.. والمحافظ لـ«الوطن»: الآلاف راغبون بها

| موفق محمد

أعلن محافظ إدلب ثائر سلهب أمس أن عودة الأهالي إلى مدينة معرة النعمان بريف إدلب المحرر ستبدأ عملياً اعتباراً من اليوم، مؤكداً وجود رغبات لدى الآلاف من الأهالي بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم في المدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح سلهب أن المحافظة تعمل على تجهيز مركز النافذة الواحدة خلال يومين من أجل استلام طلبات العودة ومعالجتها خلال دقائق وذلك من أجل تسهيل وتبسيط إجراءات العودة على الأهالي.

وأضاف: إن «المواطن الراغب بالعودة سيأتي إلى مكان واحد (المركز) ويتمم كل الإجراءات (تقديم أوراق إثبات ملكية في المعرة) ويمنح ورقة الموافقة بالعودة إلى بيته».

وأكد محافظ إدلب رداً على سؤال عن اليوم الذي ستبدأ فيه عملية العودة، أنه «عملياً نحن سنبدأ اعتباراً من اليوم (الأحد)، موضحاً أن أي راغب بالعودة «يأتي إلى المحافظة اليوم (الأحد) يمكن أن أعطيه الورقة»، مضيفاً: «اعتباراً من (اليوم) من يحب أن يأتي إلى المحافظة أهلاً وسهلاً».

وعملاً بتوجيهات الرئيس بشار الأسد، قال محافظ إدلب الأربعاء الماضي: إنه تم السماح للأهالي بالعودة إلى مدينة معرة النعمان بريف إدلب المحرر بدءاً من الأسبوع المقبل.

وأضاف سلهب حينها: إنه «بالتوازي مع عودة الأهالي إلى مدينة معرة النعمان ستنطلق أعمال تأهيل البنى التحتية، والمرافق الخدمية في المدينة التي تعرضت خلال الفترة الماضية لتخريب واسع من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، قبل دحرها على يد الجيش العربي السوري».

وأشار إلى أن أعمال التأهيل ستشمل شبكات الكهرباء والمياه والطرق والهاتف وغيرها من الخدمات التي يحتاجها الأهالي في حياتهم، وستتم بشكل تدريجي، ووفق الإمكانات المتاحة والظروف المتوافرة، ومما يواجه أعداد المواطنين العائدين إلى منازلهم.

يذكر أن مدينتي معرة النعمان وخان شيخون والعديد من البلدات والقرى الأخرى في ريف إدلب الجنوبي تم تحريرها من براثن الإرهاب على يد الجيش العربي السوري، منذ نحو سنتين عقب انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة فيها لعدة سنوات.

وأوضح سلهب في تصريحه أمس أن العودة إلى معرة النعمان تشمل كل الأهالي الموجودين في المحافظات وكذلك الموجودين في شمال المحافظة في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية، مشيراً إلى أنه وبالنسبة للأهالي الموجودين في الشمال ستجري لهم تسوية بموجب العفو الرئاسي ومن ثم يعودون إلى منازلهم وأراضيهم.

وأكد وجود رغبات لدى الآلاف من الأهالي بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم في معرة النعمان وبناء على ذلك كانت الاستجابة من الرئيس بشار الأسد لذلك.

وأوضح سلهب أن الكثير من الأهالي المتواجدين في مناطق الشمال يأتون إلى مركز التسوية الذي افتتحته الحكومة السورية في مدينة خان شيخون ويقومون بتسوية أوضاعهم، مؤكداً أن المركز يشهد إقبالاً من الراغبين بتسوية أوضاعهم.

وردّاً على سؤال حول مسألة فتح المنافذ الإنسانية التي أقامتها الحكومة السورية مع مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية في إدلب وحلب، قال محافظ إدلب: «حتى الآن لا يوجد قرار. علماً أن المنافذ الإنسانية التي افتتحتها الحكومة مفتوحة ولكن هم في الشمال (الإرهابيون) يمنعون الأهالي من الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة»، لافتاً إلى أن الأهالي وفي ظل هذا الوضع يلجؤون إلى الخروج من هناك والوصول إلى مناطق سيطرة الدولة عن طريق التهريب.

وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢١ جهزت محافظتا إدلب وحلب لوجستياً ولرتين منفذي سراقب شرق إدلب وميزناز جنوب غرب حلب، للسماح لمدني منطقة «خفض التصعيد» بالعبور إلى مناطق الدولة السورية الآمنة، وحال النظام التركي عبر مرتزقته من فتح المنفذين إلى جانب منفذ أبو الزندين المغلق من طرف مرتزقة النظام التركي منذ مطلع عام ٢٠١٩.

محافظ إدلب ثائر سلهب (عن الانترنت)

محافظة إدلب تعمل على تجهيز مركز النافذة الواحدة خلال يومين من أجل تسهيل وتبسيط إجراءات عودة الأهالي إلى مدينة المعرة (عن الانترنت)

سياسة «خطوة - خطوة» تؤتي ثمارها والتوافق الكامل «أمنياً» ليس مطلوباً راهناً

تقديرات بأن «اختبارات النوايا» بين دمشق وأنقرة تتجه نحو رسم «خريطة طريق»

| حلب- خالد زنكلو

قدرت مصادر تركية أن المفاوضات الأمنية الجارية راهنا بين جهازي الاستخبارات السورية والتركية تكتسب أهميتها نظرا لأنه البدين تأسيس روابط جديدة بينهما يفيد إعادة علاقاتهما التي شوهها وقطعها تدخل النظام التركي في الشؤون الداخلية السورية منذ الإرهاب لأكثر من ١٠ سنوات.

وتوقعت المصادر المقربة من الحكومة التركية في أنقرة أن مسار المفاوضات الأمنية السورية التركية، وإن كان شائكا ومحفوفا بالعراقيل، إلا أنه قد ينجح عبر سياسة «خطوة- خطوة» في تجاوز بعض الصعاب التي تعترض تقريب وجهات النظر في القضايا المطروحة على بساط البحث المخابراتي.

وفي تصريح لـ«الوطن»، رجحت المصادر أن يكون الطرفان قد اتفقا على جملة من مبادرات حسن النية لتذويب جليد الخلافات بينهما، بهدف التشجيع على المضي في الحوار القائم، وأن الجانب السوري التزم بتنفيذ بعض المبادرات في انتظار أن يفي نظيره التركي بما جرى الاتفاق عليه في «اختبارات النيات» اللازمة والمطلوبة لرسم «خريطة طريق» تؤطر العلاقات المستقبلية بين البلدين الجارين.

ولفتت إلى أنه ليس مطلوبا حالياً «التوافق الكامل» في العلاقات الأمنية، وإنما الاتفاق على الخطوات القابلة للتطبيق وإرجاء التباحث في الملفات الخلافية إلى وقت لاحق على أمل تذليلها، بتدخل الوسيط الروسي الحريص على إنجاح المفاوضات بحلول مرضية لكلا الطرفين من أجل تحقيق مزيد من التقارب بين البلدين، ما دامت الحاجة التركية موجودة ورغبة رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان قائمة في الحوار والمصالحة مع القيادة السورية لإحراز مزيد من التفاهمات القابلة للتطبيق.

المصادر أشارت إلى أن «خريطة الطريق» المأمولة بنتيجة المباحثات الأمنية والعسكرية، بحاجة إلى جهود كبيرة يبذلها الطرفان وتتطلب تكثيف الاجتماعات بينهما، إذ إن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا سيستشهل مع مطلع العام المقبل بالتحضير لانتخابات الصيف القادم المصيرية، ويأتلق هناك حاجة تركية بالتوصل لتوافقات قبل نهاية العام الجاري في ملفات التفاوض المطروحة مع دمشق، والتي غدت على درجة من النضج حيث يمكن أن تؤدي إلى نتائج يعول عليها في قطف ثمارها من الناخب التركي الذي يعيش تحت وطأة التضخم وضغط اللاجئين السوريين وهاجس الأمن الذي يخلقه وجود ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» عند حدود تركيا الجنوبية، على حين لدى الحكومة السورية متسع من الوقت لا تملكه نظيرتها التركية في حل عقد التفاوض، وبما يحقق المصلحة السورية.

وعدت المصادر سماح السلطات السورية لأهالي معرة النعمان وربما سواقب لاحقاً، من النازحين في مناطق سيطرة ال